تباطؤ النمو أم إبطاؤه

هل يمكن إعادة ابتكار عجلة الاقتصاد العالمي؟

محمود نجم

باحث متخصص في الشؤون الاقتصادية

"عندما ينمو الاقتصاد، خاصةً إذا لم يكن التضخم يمثل مشكلة، فإن الجميع يصبحون في وضع أفضل". تعتبر المؤسسات المالية الدولية هذه الجملة من البديهيات، وتستهدف كل البنوك المركزية حول العالم معدل تضخم يدعم النمو ويحافظ على استقرار الأسواق، ومع ذلك عندما نتابع بيانات ناتج الاقتصاد العالمي نرى الانكماش أصبح أكثر تكراراً والتباطؤ أكثر استدامة. وفقاً لنموذج التنمية العالمية، لا يبدو هذا الاتجاه مبشراً أو أنه في المسار الصحيح، فالنمو هو المحرك الأساسي لكل جوانب النظام الرأسمالي. ولا يمكن تخيل النظام الاقتصادي العالمي، أو حتى الوطني من دون نمو. في المقابل، ترى بعض الاتجاهات أن تباطؤ النمو قد يكون بداية مبشرة لحل الأزمات المزمنة في النظام الرأسمالي المعولم، والناتجة إما عن وجود الفائض أو قصوره عن تحقيق الطلب المتزايد على السلع والخدمات. فضلاً عن هذا، يتبلور اتجاه يتحدث عن فائدة "تباطؤ النمو" للعمل البشري والبيئة والكوكب.

انكماش متكرر وتباطؤ طويل الأجل

في تقريره الصادر في أكتوبر 2023، ذكر صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد الدولي ما زال يعرج. وعلى الرغم من علامات التعافي التي أخذت في الظهور بعد انحسار وباء "كورونا" والآثار المباشرة للحرب الروسية الأوكرانية، فإن توقعات النمو العالمي ما زالت تتجه نحو التباطؤ، وتوقع التقرير أن يتباطأ نمو الاقتصاد العالمي من 3.5% في 2022 إلى 3% خلال 2023 و2.9% خلال العالم الحالي (2024) وأن يأخذ هذا المسار في الهبوط حتى نهاية العام[1].

تحدث تقرير صندوق النقد الدولي كذلك عن اختلالات في النمو بين مناطق العالم؛ إذ النمو غير متساوٍ أو متكافئ عالمياً، إذ سيهيمن التباطؤ العالمي على الاقتصادات الأكثر تقدماً مثل: الولايات المتحدة والمنطقة الأوروبية على نحو أكثر وضوحاً، وإن تبدو الولايات المتحدة قادرة على تحقيق معدلات أكثر فعالية. أما الاقتصادات الناشئة والنامية، فلديها فرصة لأداء أفضل، عدا الصين التي يبدو أنها ستظل تعاني في المستقبل المنظور من الأزمات العقارية وضعف الثقة في أدائها. وبشكل عام، سيهيمن التباطؤ على الجميع.

في حقيقة الأمر، يستهدف النظام الاقتصادي العالمي الحالي استدامة النمو والتنمية عبر عدة وسائل من أهمها:

- تنويع مصادر نمو الاقتصاد العالمي جغرافياً وسلعياً.
- إتاحة فرص العمل والاستثمار لأكثرية مؤسسات وسكان العالم بمن فيهم الفئات الأضعف.
- تشجيع الحكومات على تشكيل مؤسسات حكم فعالة اقتصادياً.
- خلق أسواق مالية قوية يمكنها استغلال فرص النمو القوية حول العالم وتمويل النمو والتنمية[2].

نتيجة لهذه الوسائل وغيرها كان نمو الناتج العالمي أمراً اعتيادياً، ولكن الأمور تغيرت مؤخراً نتيجة فشل هذه الوسائل وظهور تحديات جديدة.

حقق الاقتصاد العالمي خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أقل معدل نمو منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بمعدل نمو 28% فقط، تراكم خلال عشر سنوات كاملة، ومع ذلك يتوقع البنك الدولي أن يكون معدل النمو في النصف الأول من العقد الحالي "2021 – 2025" هو الأدنى منذ 30 عاماً، أي منذ الأزمة المالية الآسيوية[3].

وتُظهر البيانات أيضاً تعرض الناتج الإجمالي العالمي للانكماش 5 مرات آخر ثلاثين عاماً، (1990 – 2020)، مقارنة بانكماش وحيد في الفترة المناظرة (1960 – 1990)[4]. فمنذ عام 1960 انكمش الاقتصاد العالمي في ست مناسبات، وكان الانكماش مرتبطاً في خمس مرات بعمليات تصحيح وضبط لنمو مبالغ فيه، المرة الأولى هي أزمة ديون دول أمريكا

تطور الناتج الإجمالي لدول العالم

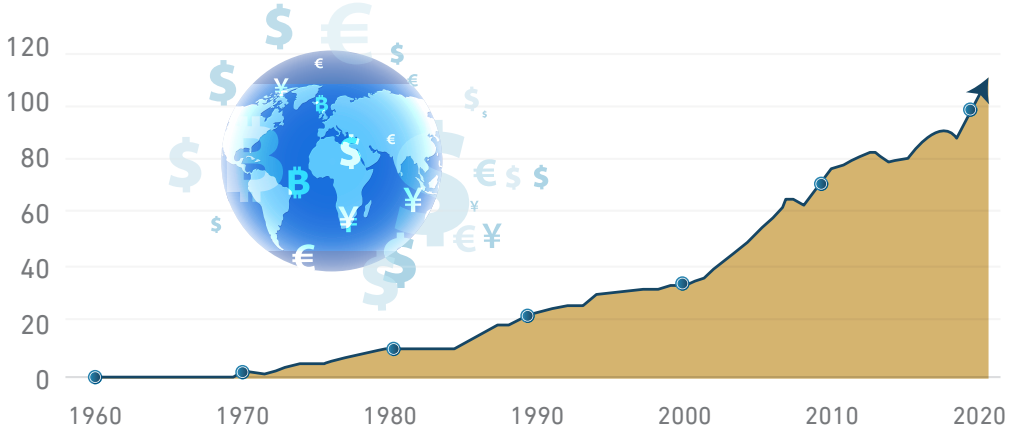

المصدر: البنك الدولي

الجنوبية 1982، ثم الأزمة المالية الآسيوية التي استمرت لعامين، 1997 و1998، والركود الأمريكي 2001 أو ما يُعرف بأزمة شركات الإنترنت "أزمة الدوت كوم"، والأزمة المالية العالمية 2009، وتباطؤ الاقتصاد الصيني 2015. أما الانكماش الوحيد غير المرتبط بالنمو المبالغ فيه فكان الناتج عن جائحة "كوفيد19" في عام 2020.

كلما توسعت دولة أو مجموعة من الدول في تحفيز النمو دون أسس منطقية تعرضت إلى حركة ضبط وتصحيح تعيد معدلات النمو إلى معدلاتها الأكثر منطقية. أي أنها ستكون معرضة لانحسار النمو والتباطؤ، على الأقل بحساب الأرقام. ورغم أن العالم لم يمر مؤخراً بمعدل نمو مبالغ فيه يحتاج إلى تصحيح، فإنه، وبعد عام واحد من النمو والتعافي من جائحة "كوفيد19" يواجه تراجعاً في النمو نتيجة تعدد الأزمات العالمية ومنها الآثار السلبية لسياسات التشديد النقدي ورفع أسعار الفائدة وما نتج عنه من ارتفاع تكاليف الاقتراض وتعطيل حركة الاستهلاك والاستثمار، من ناحية أخرى يعاني العالم من ضعف تعافي حركة التجارة والاستثمار بعد جائحة "كوفيد19"، والصراع في منطقتي الشرق الأوسط وشرق أوروبا وما يرتبط بهما من اضطرابات في أسواق السلع الأساسية، كما تشهد الصين ضعفاً في النشاط الاقتصادي مقارنة بالمتوقع، أما التحدي الأهم فيتمثل في التغير المناخي والكوارث الطبيعية المتصلة به.

نمو بلا قائد

في كل فترات النمو الماضية كان الاقتصاد العالمي يعتمد على قائد جغرافي أو سلعي للنمو، يستطيع تجاوز ما تعاني منه باقي القطاعات والمناطق من صراعات أو كوارث، على

عكس الفترة الحالية. اعتمد العالم لعقود على فورات النفط والعقارات والتكنولوجيا لقيادة النمو، وجغرافياً حققت الصين ودول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية معدلات نمو من خانتين لفترات زمنية ساعدت العالم على تجاوز أزمات باقي مناطق العالم. أما الآن فلا تظهر أية قوى جديدة قادرة على قيادة الاقتصاد العالمي؛ خاصة أن دول قارة إفريقيا غير قادرة على استخدام وسائل الاقتصاد العالمي لتحقيق النمو حتى الآن، بينما تحقق الهند معدلات نمو وتحديث معتدلة غير قادرة على قيادة النمو العالمي.

وبالنسبة للسلع فإن قائمة الصناعات التي شكلت ثروات أثرياء العالم تتنوع بين التكنولوجيا والملابس والعقارات والأوراق المالية وتجارة التجزئة، وهي نفس القطاعات المسيطرة منذ ثلاثة عقود دون تجديد[5]، هذا بالإضافة إلى التوجه العالمي نحو ترشيد استخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة ما يعطل نمو الدول النامية. الآن، يطرح البعض "الذكاء الاصطناعي" باعتباره القائد المرتقب لنمو الاقتصاد العالمي خلال العقود المقبلة. ويذهب هذا الاتجاه إلى أن تقنيات الذكاء الاصطناعي، قيد التطور، من شأنها أن تؤثر في 40% من الوظائف الموجودة حالياً؛ إذ تقوم بإحداث ثورة في معدلات التشغيل والإنتاجية، وربما تؤدي إلى اكتشاف موارد جديدة وأولية تدفع اقتصاد العالم قدماً نحو مزيد من النمو[6]. بيد أن هذه التوقعات المفرطة في تفاؤلها تلقى شكوكاً في تأثير الطفرات التكنولوجية في العنصر البشري، وتداعياتها الاجتماعية والطبقية والسياسية التي قد تخلق مشكلات محتملة أكثر من قدرتها على حل أزمات واقعة.

إبطاء النمو كحل مستدام

منذ كتابات توماس مالتوس حول عدم التوازن بين معدل نمو المحاصيل الزراعية ومعدل نمو السكان في القرن الثامن عشر، ظهرت العديد من الدراسات حول الإدارة المعتدلة للموارد، ويُعد قيد الموارد أو "الأرض" من أهم معوقات النمو وفق النظريات الاقتصادية، ولكن الظهور الأول لمفهوم "إبطاء النمو" كان في عام 1972، في تقرير "حدود النمو".

هذا التقرير أوضح أن موارد الأرض لن تستطيع تلبية النمو الاقتصادي والسكاني المرتفع بعد عام 2100 على الأكثر، حتى مع تقدم التكنولوجيا، وهذا بعد التحليل الإحصائي للعوامل الخمسة الأساسية التي تحدد -أو تحد من- النمو الاقتصادي، وهذه العوامل هي الزيادة السكانية، والإنتاج الزراعي، واستنزاف الموارد غير المتجددة، والإنتاج الصناعي، ومعدلات التلوث.

ولكن صناع التقرير أشاروا أيضاً إلى إمكانية خلق مجتمع يستطيع أن يعيش فيه الإنسان إلى أجل غير مسمى على الأرض إذا فرض حدوداً على نفسه وعلى إنتاجه من السلع المادية، لتحقيق حالة من التوازن العالمي مع عدد السكان والإنتاج في اختيارات محددة بعناية[7].

وإذا استطاعت الدول تحقيق التحول التدريجي إلى مجتمع "إبطاء النمو" ستستطيع التكيف مع "تباطؤ النمو"، واستغلال الموارد المحدودة لتحسين مؤشرات التنمية البشرية من تعليم وصحة وعدالة توزيع دون الاهتمام بمؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

توصيات قطاعية دون سياسات كلية

في مطلع الألفية الجديدة تحولت الكتابات حول "إبطاء النمو" إلى حركة ممتدة حول العالم، وفي السنوات التالية تم تطوير العديد من التوصيات الخاصة بإبطاء النمو من أجل حماية الموارد. بشكل عام، يتحدث دعاة "إبطاء النمو" عن أن نموذج التنمية العالمي، الذي يفترض حتمية النمو، غير قابل للاستدامة، وأن التركيز على نمو الاقتصاد لا رفاهة البشر، وحماية الكوكب، هو ما أدى إلى الكوارث الطبيعية والأزمات الاجتماعية التي أضحت مزمنة ولا يستطيع النظام الحالي التعاطي معها، بغير أن يعمقها. لقد كان الفيلسوف الفرنسي النمساوي أندريه جروتس، هو أول من صاغ المصطلح في مطلع سبعينيات القرن العشرين. والآن، تطرح الحركة الفكرية نفسها كحل جدي ممكن لأزمات الرأسمالية العالمية، خاصة عندما يثار الحديث حول أزمات المناخ والبيئة[8].

في عام 2022 قام الباحثون نيك فيتزباتريك، وتيموثي باركوا، وإينيس كوزمي بجمع كل التوصيات المنشورة لتطبيق إبطاء النمو عبر حصر كل الكتابات الخاصة بهذا الملف في الفترة بين عامي 2000 و2005 لينتهوا إلى 380 آلية تنفيذية لإبطاء النمو[9] في 13 قطاعاً هم: الثقافة والتعليم، والطاقة والبيئة، والغذاء، والحكم والجيوسياسات، وإعداد المؤشرات، والعدالة والمساواة، والتمويل، والإنتاج والاستهلاك، والعلوم والتكنولوجيا، والسياحة، والتجارة، والتخطيط الحضري، والعمل.

وعلى سبيل المثال تم تصنيف توصيات إبطاء النمو فيما يخص قطاع "الإنتاج والاستهلاك" في ستة محاور:

1- الحد من الإفراط في إنتاج السلع والخدمات التي تستهلك الموارد بكثافة في حين لا تسهم إلا بجزء قليل من الرفاهة الجماعية، وتشمل هذه السلع المبيدات الحشرية والإعلانات والأسلحة ولحوم البقر والطيران وسيارات الدفع الرباعي.

2- الانتقال إلى نماذج الأعمال غير الهادفة للربح مثل: التعاونيات والإنتاج الذاتي والشركات الصغيرة.

3- إعادة توطين الأنشطة في بيئتها الملائمة حرارياً من أجل خفض انبعاثات الغازات الدفيئة المنبعثة من إنتاج سلع في غير بيئتها الطبيعية.

4- الحد من الإعلانات في الأماكن العامة والحد من الإعلان عن المنتجات ذات التأثيرات السلبية في البيئة.

5- تثبيط الاستهلاك الفاخر من خلال الضرائب التصاعدية على الاستهلاك، وتشجيع البساطة الطوعية عن طريق إعداد البنية التحتية للدراجات.

6- تقليل النفايات من خلال تجريم التقادم المخطط له (مثل الإصدارات السنوية للهواتف والسيارات)، وإلزام الشركات بتقييم الأثر البيئي.

حدود "إبطاء النمو"

تتباين التوصيات من حيث الجودة والدقة وإمكانية التطبيق وفاعلية سياسات التحفيز لاعتمادها، وتأثير تطبيق هذه التوصيات في الاقتصاد وليس الموارد فقط، فالغرض إبطاء النمو وليس "كمش" الاقتصاد. وبعيداً عن هذه الدراسة قام جون أوليفر إنجلر، من جامعة فيشتا الألمانية، بتحليل نقدي للدراسات المرتبطة بعنوان "إبطاء النمو" ووجد نقصاً واضحاً في المقترحات والتوصيات المرتبطة بسياسات التوزيع والسياسة النقدية إذا ما اتبعت دول العالم آليات إبطاء النمو[10].

وتتجنب الدراسات الخاصة بإبطاء النمو، الحديث عن عدالة التوزيع الجغرافي بين دول استغلت مواردها بدرجة عالية ودول لم تقم بنفس الاستغلال، فعلى سبيل المثال، تشارك قارة إفريقيا بحوالي 3.8% من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة عالمياً، مقابل 23% للصين و19% للولايات المتحدة الأمريكية و13% للاتحاد الأوروبي[11]، وفيما يخص عدالة التوزيع الطبقي يصعب تفهم أن اقتصاداً متباطئاً يمكنه تلبية احتياجات ورغبات الإنسان بشكل كافٍ وعادل.

في نفس السياق لا تخدم النظريات والسياسات النقدية هدف "إبطاء النمو"، بل إن هدف السياسة النقدية لكل البنوك المركزية حول العالم هو الحفاظ على معدلات التضخم عند معدلات مقبولة تحافظ على استقرار الأسواق وفي نفس الوقت تشجع على الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي النمو. وحتى الآن لم يتم وضع نظرية نقدية يكون الغرض منها إبطاء النمو، لدرجة أن الكثير من الاقتصاديين يؤمنون بضرورة النمو النقدي، وبالتالي النمو السلعي بنفس المعدل حتى لا تنهار الأسواق بسبب التضخم، ولا يكون الغرض من تشديد السياسات النقدية إبطاء النمو أو تحقيق انكماش في الناتج المحلي الإجمالي، إنما تقليص التضخم واستقرار الأسواق، ما يجعل النمو مستداماً.

وتتجاهل معظم الدراسات الخاصة بإبطاء النمو ضرورة النمو الاقتصادي لتلبية الاحتياجات المتزايدة لعدد متزايد من السكان، فوفقاً لتقديرات البنك الدولي سيتجاوز عدد سكان العالم حاجز العشرة مليارات نسمة في عام 2100 مقابل حوالي ثمانية مليارات نسمة حالياً، فكيف يمكن تلبية احتياجات هذا العدد دون نمو اقتصادي؟ حتى مع الإدارة الجيدة للموارد.

وتستبعد مدرسة إبطاء النمو وجود أي حل تكنولوجي يساعد على زيادة قدرات كوكب الأرض على استيعاب سكانه، مثلما استطاع العالم فريتز هابر، مضاعفة إنتاج المحاصيل بمعدلات أعلى من الزيادة السكانية عن طريق إنتاج السماد النيتروجيني الصناعي، ليتم القضاء على نظرية توماس مالتوس حول عدم التوازن بين معدل نمو المحاصيل الزراعية ومعدل نمو السكان.

ويدعي علماء مدرسة إبطاء النمو أنه يمكن تحقيق تنمية بشرية أفضل دون معدلات نمو مرتفعة، ولكن بالنظر إلى المؤشر العالمي للتنمية البشرية نجد أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مستويات الناتج المحلي الإجمالي المُرتفعة ومستوى التنمية البشرية في دول العالم، وعلى سبيل المثال، لا توجد أي دولة إفريقية في قائمة أفضل 60 دولة في مؤشر التنمية البشرية، بينما هناك 3 دول غير إفريقية فقط في قائمة أسوأ 30 دولة في مؤشر التنمية البشرية، والسبع والعشرون دولة الباقية كلها من إفريقيا جنوب الصحراء[12].

من المؤكد أن النظام الاقتصادي الحالي القائم على النمو المطلق غير قابل للاستمرار؛ إذ أنه يحتاج إلى كواكب أخرى كي يستطيع تحقيق هدفه الرئيس وهو النمو ومراكمة الأرباح الرأسمالية من أجل المزيد من النمو. وربما يفضي التقدم العلمي في مجال استكشاف الفضاء إلى تحقيق هذه الإمكانية التي ما زالت احتمالاً وارداً فقط في أدب الخيال العلمي. في المقابل، لا تقدم حركة "إبطاء النمو" حلولاً قابلة للتطبيق، على الأقل حتى الآن. لذا، فإن السبيل الوحيد للتكيف مع أزمات النظام الحالي هو إعادة ابتكار نموذج التنمية على نحو تدريجي ومتوافق مع احتياجات وإمكانات كل منطقة وبلد، دون الوقوع مرة في فخ "حل واحد يناسب الجميع".

المصادر:

1- Pierre-Olivier Gourinchas, Resilient Global Economy Still Limping Along, With Growing Divergences, **IMF**, 23 October 2023, https://tinyurl.com/2scmd2r9

2- Four steps towards a more sustainable global economy, **United Nations**, 2018, https://tinyurl.com/2cd2ue4f

3- Global Economic Prospects, **World Bank**, January 2024, https://tinyurl.com/3c7uw4bu

4- The World Bank, World GDP (current US$) 1960 - 2022, **World Bank,** https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

5- Forbes Real Time Billionaires, **Forbes**, 2024, https://www.forbes.com/real-time-billionaires/#321795293d78

6- Kristalina Georgieva, AI Will Transform the Global Economy. Let's Make Sure It Benefits Humanity, **IMF Blog**, 14 January 2024 https://tinyurl.com/y4cx5rk3

7- The Limits to Growth, Donella H. Meadows, Dennis L. Meadows, Jørgen Randers, William Behrens III,**Universe Books**, 1972, https://www.library.dartmouth.edu/digital/digital-collections/limits-growth

8- Victoria Masterson, Degrowth – what's behind the economic theory and why does it matter right now? **World Economic Forum**, 15 June 2022 https://tinyurl.com/3fp5h8h2

9- Exploring degrowth policy proposals: A systematic mapping with thematic synthesis, Nick Fitzpatrick, Timoth´ee Parrique, In˜es Cosme, School of Economics and Management, **Lund University**, Sweden, 2022, https://tinyurl.com/mtbs6jxs

10- 15 years of degrowth research: A systematic review, John-Oliver Engler, **University of Vechta**, 2024, https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0921800923003646

11- CDP Africa Report, March 2020, **Disclosure Insight Action**, https://tinyurl.com/4szd8ydk

12- Human Development Report 2021/2022, **United Nations Development Program**, 2022, https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2021-22